٩ نيسان ١٩٤٤ ، مرة أخرى مع الفايز ، الذي اقترح ، عليهم ، أن يقوم بشراء الأرض لحسابهم وقال : إنه طالما ان القانون لا يسمح بتسجيلها على اسمهم (اليهود) ، فإنه سيسجلها على اسمه ، ويقوم بزراعتها « بواسطتنا » ؛ أي ، بإحضار مجموعات من اليهود مع ادواتهم وآلياتهم للعمل هناك ، ورويداً رويداً « يتسللون » الى « هناك » ويقيمون المستوطنات . وقد اشار الفايز بيده إلى التلال التي ستقوم عليها المستوطنات ؛ وعند ذلك اتجه الوفد شرقاً ، حتى وصل الى قصر حمامه ؛ حيث تفحص ارضاً مساحتها حوالى مليون دونم ، غير انها كانت صحراء خالية. وجاء في يوميات فايتس : « وفي الطريق أرشدنا الى اراضي الطنيب في المنطقة الغربية التي بيعت ، حسب اقواله قبل بضعة أشهر ، الى تاجر من معان بسعر اربعة جنيهات فلسطينية للدونم الواحد » . ولكن الجولة تلك . لم تسفر عن شيء في النهاية [٧٠] .

وثيقة بن ـ غوريون السرية حول شرق الاردن

نشرت صحيفة معاريف (١٨/٤/١٩٧٢) ، وثيقة سرية اعدها بن ـ غوريون ، في ١٧ تشرين الاول ١٩٤١ ، بعنوان : « خطوط هيكلية للسياسة الصهيونية » . وقد سرق عملاء بريطانيون الوثيقة من حقيبة بن ـ غوريون ، اثناء وجوده في لندن ، خلال تلك السنة ، ثم أعادتها السفارة البريطانية في اسرائيل الى وزارة الخارجية الاسرائيلية ، بعد مرور ٣٠ سنة على اخفائها .

اوضح بن ـ غوريون ، في هذه الوثيقة ، ان حدود الدولة اليهودية المزمع انشاؤها تشمل شرق الاردن ؛ لكنه نصح بعدم الاعلان عن ذلك ، في ذلك الوقت ، لاغراض تكتيكية. كما أعلن « ان اراضي النقب القاحلة ، وكذلك مياه نهر الاردن والليطاني يجب ان تكون مشمولة داخل حدودنا » . وأشار بن ـ غوريون الى مسألة الحدود فقال : « من المهم التمييز بين دولة يهودية كوسيلة ، وبين دولة يهودية كهدف نهائي ، خصوصاً في ما يتعلق بقضية الحدود . واذا كانت صيغة ارض ـ اسرائيل بحدودها التاريخية ، تشكل ضمانة ، من الناحية العاطفية ، فاننا لا نستطيع تبنيها للمقتضيات العملية الآنية . ولا يتوقف الأمر عند حد أن اصطلاح « الحدود التاريخية » غامض جداً وغير محدد ، لان حدود ارض ـ اسرائيل كانت معرضة للتغييرات الدائمة اكثر من حدود اي بلاد أخرى ، الا اذا نسبنا الى هذا الاصطلاح معنى ارض ـ اسرائيل بما في ذلك شرق الاردن . غير ان هذا المعنى يعتبر الأن غير عملي . ولذا فهو لا ينطوي الا على الضرر ، لأنه يسبب مزيداً من معارضة العرب ، ويضاعف صعوباتنا من جانب انجلترا . لا حاجة ، حتى الآن ، الى تعريف حدود الدولة اليهودية التي سنطالب باقامتها بعد انتهاء هذه الحرب . لم نصل بعد الى مرحلة المفاوضات الجادة ، لا مع الحكومة البريطانية ولا مع العرب ، ولم يطلب منا بعد تحديد مساحة الدولة اليهودية . لذا ، علينا الا نؤيد الصيغ التي قد تزيد من عدد معارضينا في الخارج دون حاجة ، او تثير نقاشات وصعاباً داخل الحركة نحن في غنى عنها ؛ اي ان علينا الامتناع ، من جهة ، عن الادلاء بمطاليب صريحة بشرق الاردن ، وعلينا من جهة آخرى ، الا نقترح باي حال من الاحوال ـ تلميحاً او تصريحاً ـ تقسيم ارض ـ اسرائيل ... علينا ان نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء ، لا بد ان نكون من جهة جيراناً للبنان المسيحي ، ومن جهة أخرى ، يجب ان تكون اراضي النقب القاحلة ، وكذلك مياه الأردن والليطاني ، مشمولة داخل حدودنا » [٧١] .